

قوله المم مشاهدة تغيرها الخ اي مشاهدتها متغيرة لكن هذا  
لا يظهر الا في الوجودي منها كالواد والباقي دون نحو الحركة والكون  
لانه ذلك لا يشاهدنا في اشد الجرم حال كونها متحركا وساكنة  
ذلك لكن لما خافت عليهم البارة تساهلوا في ذلك كما يؤخذ من كلام  
بعض من كتب على الكفاية واعلنا دليل حدوث الاجرام يتوقف  
على اثبات ثابت ثابت عليها وهو الاعراض وعلى اثبات الملازمة بينهما  
وعلى ابطال حوادث لا اول لها وذلك لانه ان خصم ربما يقول سلم ان  
هناك زائدا على الاجرام فنبتله بالمشاهدة اذ ما من عاقل الا ويجب  
انه لانه ثبت زائدا عليها فيقول سلم ان ذلك لا سلم الملازمة  
بينه وبين الاجرام فنبتله بمشاهدة عدم الانفكاك فيقول سلمنا  
ذلك لكن لا سلم دلالة على حدوث الاجرام لاحتمال ان يكون حديتها  
وذلك الزوايد حوادث لا اول لها اذ ما من حركة الا وقبلها حركة و  
هكذا فتكون حادثة بالخصص قديمة بالزوج بمعنى ان نوع الحركة  
قديم وشخصها حادث فنبتله بما مر منها انه لا وجود للنوع الا في  
شخصه فاذا كان الشخص حادثا لزم ان يكون النوع كذلك فيحصل  
حوادث لا اول لها ودليل حدوثه الاعراض يتوقف على ابطال قيام  
المرض بنفسه وابطال انتقاله لغيره وابطال كونه وابطال ان القديم  
يتقدم وذلك لانه ان خصم ربما يمنع انما تتغير من عدم الوجود و  
مكة فالحركة بعد الكون مثلا لم تكن سدومة ثم وجدت بل كانت  
موجودة قبل ذلك فتقول له هل كانت قائمة بنفسها وانتقلت من  
كلها محل اخر وكت في محلها فان كان الاول لزم قيام المرض بنفسه  
وهو باطل وان كان الثاني فكذلك لانه لزم قيام المرض بنفسه في  
لحظة الانتقال وان كان الثالث لزم اجتماع الصدين وهو باطل

فيقول

فيقول سلمنا ذلك لكن لا سلم انه يدل على حدوثها لاحتمال ان يكون  
قديما وتتغير من عدم الوجود وعكسه فنبتله بان القديم يتقدم  
وهذه الامور شبي للمطالب السبعة وعبرتها يتبع المكنون ابواب  
بعض السبعة كما قاله المم ولا يعرفها الا الاستحسان في الدلالة وتلا شار  
بعضهم لها بقوله زيد مقام ما استقلها منكم ما فتك لا عدم قديم لا  
**قوله** واما برهان وجوب القدم له فكيف قلنا ان هذا البرهان لا يتم  
الا بثلاثة افتضاة ونظمتها هكذا لولم يكن قديما لكان حادثا لكن كونه  
حادثا محال اذ لو كان حادثا لا افتقر الى محدث لكن افتقار اليه محال  
اذ لو افتقر اليه محدث للزم الدور والتسلسل وهما محالان والاسهل في  
ترتيب اللوازم ان تقول لولم يكن قديما لكان حادثا ولو كان حادثا  
لا افتقر اليه محدث ولو افتقر اليه محدث للزم الدور والتسلسل وهما محالان  
فما ادي اليه ما وهو افتقار اليه محال فما ادي اليه وهو كونه حادثا  
محال فما ادي اليه وهو عدم كونه قديما محال فثبت تقيضه وهو المطلوب  
ويقر بـ من هذا صريح المتن فتبصر على ترتيب اللوازم على الوجه الذي  
ذكره فتدبر **قوله** لولم يكن قديما لكان حادثا وجه التسلازم بين  
القديم والناهي انه كل موجود متغير في القديم والحادث قديم لولم يكن قديما  
لكان حادثا **قوله** فيفتقر اليه محدث اي لانه لا يصح ان يكون حادث بنفسه  
والا لزم ان يكون احد الاخرين المتساويين ساويا لما جرم راجعا على  
بلا سبب وهو محال لما فيه من اجتماع المساوات والرجحان كما تقدم **قوله**  
في لزم الدور والتسلسل اي لانه اذا افتقر اليه محدث لزم ان يفتقر اليه  
ايضا اليه محدث لان افتقار المماثلة بينهما ان تشاهد المحذور لزم  
الدور وهو توقف شيء على شيء يتوقف عليه كما لو فرضنا ان زيد احدث  
عمل فان عمل احدث زيد فتوقف زيد على زيد الموقوف عليه

Copyrighted material